التَّعامل مع الماضي في ترميم الذَّاكرة الجماعيّة
نحو إعادة بناء الدولة اللّبنانيّة

إعداد
الدكتورة فاديا كيوان

مارس /آذار 2023

من أين نبدأ؟ هو تعبير يتردّد بين أوساط الناشطين والباحثين والمفكّرين على حدّ سواء عندما يجري الحديث عن وضع حدّ للأزمات المتلاحقة والمتراكمة في لبنان منذ حوالي الثلاثة عقود إذا لم نقل أكثر. وأي أزمة هي الأقوى وذات أولويّة؟
يعتبر البعض أنّ أهمّ أمر يجب أن نبدأ به هو إعادة بناء الدولة. لكن هذا الموضوع يفتح بدوره الباب واسعًا أمام تساؤلاتٍ محوريَّة من مِثل:

- **هل إنّ بناء الدّولة ممكن من دون النّظر في الأساسات؟ أي الإجابة على السؤال حول ما يجمع اللّبنانيّين ويجعل منهم مجتمعًا وطنيًّا واحدًا ومتجانسًا؟ وهل أنّ المجتمع اللّبناني هو متجانس كمجتمع وطني أم أنّ هناك ما يمنع هذا التجانس؟**
- **هل بالإمكان التطلّع فقط الى الأمام والسّعي لتوحيد اللّبنانيّين حول حاضرهم، وحول التحدّيات التي تواجه يوميّاتهم والأفاق المستقبليّة التي باستطاعتهم أن يسيروا معا باتجاهها؟**

رأى بعض الباحثين والناشطين، وكذلك البرلمانيّين اللّبنانيّين المجتمعين في مدينة الطائف في العام 1989 أنّ العلّة التي أوصلت الى الحرب في لبنان في العام 1975 هي في القراءة المختلفة لتاريخ لبنان، ولغياب الأخلاقيّات المدنيّة التي من شأنها توحيد المواطنين. وتوافق النواب في إطار اتّفاق الطّائف على توحيد كتابي التاريخ والتربية المدنيّة والتنشئة الوطنيّة. لكنّ تدريس مادّة التربية المدنيّة والتنشئة الوطنيّة قد فشل، والمادّة باتت تترنح بانتظار تقييم جدّي لتلك التجربة. كذلك تعثّر وضع كتاب موحّد للتاريخ وخاصّة لتاريخ لبنان المعاصر.
وفي ضوء تلاحق الأزمات وتراكمها على لبنان واللّبنانيّين، رأى البعض أنّ العقبة الرئيسيّة تكمن في حقبة الحرب اللّبنانيّة نفسها، في مجرياتها أوّلًا، وفي صيغة إنهائها ثانيًا. إذ انتهت الحرب الى تصالح المتحاربين وبخاصّة منهم أمراء الحرب، ودخولهم معًا الى الحكم مترافقا بقانون عفو عام جاء شبيهًا بمقولة "عفا الله عما مضى". لكنّ جراح اللّبنانيّين لم تندمِل، وبقيت ملفات شائكة عالقة ومنها بصورة خاصة ملف 20000 شخص إختفوا أثناء الحرب اللّبنانيّة.
إزاء ما تقدم، رأى بعض الباحثين والمفكّرين أيضًا ضرورة ترميم الذاكرة وبشكل مباشر ذاكرة الحرب. ورأوا أن تتمّ بعد ذلك مصالحة وطنيّة تأتي لتعزز الوحدة الوطنيّة وتشكّل أساسًا متينًا لإعادة بناء الدولة والوطن والإنسان في آن.
توزّع الرأي بين هؤلاء بين قائل بالعدالة الانتقاليّة، ويذكرون تجربة أفريقيا الجنوبيّة في هذا المجال، وقائل بتحرير السرديّات الخاصّة في قراءة الأحداث لتحرير المواطنين من العقد اللّاشعورية والصور العنيفة والتي كوّنتها الأحداث في إدراكهم وتصوّراتهم وتخيّلاتهم. لكنّ البعض يستدرك قائلًا أنّ تحرير السرديّات الخاصّة سيمعن في التفرقة بين اللّبنانيّين. وبالتالي فقد يكون من الأفضل ترك السرديّات الخاصّة جانبًا ومحاولة بناء سرديّة عامّة مشتركة وموحّدة. ولكن ما هي الضمانات بأنّها ستنجح؟ وكيف تكون عملية ترميم الذاكرة من دون تحمّل أو تحميل أحد أيّة مسؤوليّة، ولو معنويّة وسياسيّة عمّا حدث في تلك السّنوات الخمسة عشر؟

المصالحة المستحيلة

مع تقادم القضيّة بتقادم الزمن، باتت المصالحة الوطنيّة في لبنان مستحيلة بالصّيغة التي اعتمدتها افريقيا الجنوبيّة مثلًا. ما هو ممكن هو فعل ندامة جماعيّ يتماهى خلاله اللّبنانيّون مع الميليشيات التي أفرزتها جماعاتهم الخاصّة ويعلنون توبة جماعيّة عمّا حدث في الحرب اللّبنانيّة. وقد يكون ذلك خطوة مقبولة لإطلاق مصالحة عامّة بين الجميع تؤسّس بدورها للعودة إلى المجتمع الوطني المشترك.
في الواقع اللّبناني، وفي المبدأ، لا يمكن الحديث عن مصالحة وطنيّة، وفي نفس الوقت التمسّك بالعدالة الانتقاليّة. فالمصالحة ممكنة إذا كان هناك إمّا تعادل في القوى، أي لا غالب ولا مغلوب في النزاع المسلّح نفسه، وإمّا حال مراوحة وتدخّل من جهات غير المتخاصمين أو المتحاربين للتوسط بينهم.
وفي الحالة اللّبنانيّة كان الوضع في السّنوات الاخيرة للنزاع المسلّح يتميّز بالمراوحة والسّعي للوساطة الخارجيّة. وقد يكون من المفيد العودة السريعة لمحطتين سابقتين في التاريخ اللّبناني الحديث: ثورة 1958 وأزمة 1969 ففي ثورة 1958 تدخل المارينز **(قوات التدخل السّريع الأميركيّة)** وجرى التّوافق على مبدأ لا غالب ولا مغلوب. وحيث كان موضوع الخلاف الرّئيسي هو السّياسة الخارجيّة اللّبنانيّة المتأرجحة آنذاك بين الخط الناصري وحلف القاهرة من جهة، وحلف بغداد من جهة أخرى. حينها تمّ الاتّفاق على انتخاب قائد الجيش، الجنرال فؤاد شهاب رئيسًا للجمهوريّة. وللتذكير، فإنّ الجنرال فؤاد شهاب كان قد أبقى الجيش اللّبناني خارج النّزاع بين الفريقين. أمّا أزمة 1969 فكانت بين الدولة اللّبنانيّة والكفاح المسلّح الفلسطيني، وقد تدخّل آنذاك الرّئيس جمال عبد النّاصر وسيطًا بين الفريقين.

إمّا الحرب اللّبنانيّة فقد تدخّل من أجل إيقافها الأشقّاء العرب على عدّة مستويات، أهمّها الوفد العربي الرّفيع المستوى والذي جمع كلّ من وزراء خارجيّة المملكة العربيّة السّعوديّة والمملكة المغربيّة والجزائر إلى أمين عام الجامعة العربيّة وقام بالوساطة فيما بين المتحاربين وداعميهم الإقليميّين والدوليّين. وقد أدّت تلك الوساطة إلى انعقاد مؤتمر وطنيّ لبنانيّ جمع النوّاب اللّبنانيّين في مدينة الطائف بدعوة من المملكة العربية السّعوديّة 1989 وحضور وزير خارجيّة سوريا. وانتهى المؤتمر الى الإعلان عن اتّفاق الطائف لإنهاء الحرب اللّبنانيّة.

لا عدالة إنتقاليّة ولا مساءلة

ما يجعل العدالة الانتقاليّة أي محاسبة بعض قادة الحرب أو بعض من اعتبروا مجرمي حرب أو المسؤولين المباشرين عن مجازر جماعيّة أمرًا شبه مستحيل في لبنان هو طريقة حلّ أزمات لبنان في الماضي القريب. فلا صيغة يوغوسلافيا السّابقة، ولا صيغة أفريقيا الجنوبيّة قابلتين للتطبيق في لبنان. وهنا نشير إلى مسار العدالة الانتقاليّة عبر مقاضاة بعض مجرمي الحرب عبر المحكمة الدوليّة الخاصّة والتي أصدرت أحكامًا بحقهم وتمّ القبض عليهم وإيداعهم السجون. في أفريقيا الجنوبيّة ترافقت محاكمة المسؤولين عن المجازر الجماعيّة مع انتقال السّلطة من فريق إلى فريق. وهدفت عمليّة المحاكمة ومن ثم الغفران الى تحرير الضحايا الاحياء واهاليهم من عبء الشحن العاطفي الذي رافق الارتكابات التي حصلت بحقهم. وجاء حضور الضحايا الأحياء وانسباؤهم والشهود جلسات المحاكمة وإدلائهم برواياتهم أمام المحكمة، جاء يعبّر عن المعاناة ويحرّر من تلك المعاناة في آن واحد. تلك هي عملية طرد شياطين ساعدت على الانتقال إلى الغفران جسّده موقف وفِعل قادة أمثال نلسون مانديلا.

أمّا التّركيز على بعض القادة في حرب يوغوسلافيا أو حتى أفريقيا الجنوبيّة، فجاء تعبيرًا عن مساءلة محض رمزيّة وانتقام رمزيّ عبر تحميل بضعة أشخاص مسؤوليّة كلّ الويلات. ومن الطبيعي أن يتحمل أفراد المسؤوليّة الجنائيّة وتتعذّر عمومًا محاكمة العامّة أو الشعب بكامله. في عودة إلى ظروف انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد انتهت تلك الحرب بهزيمة النازيّة وحلفائها. وفيما انتحر رموز النظام النازي، تمّت محاكمة النازيّة وارتكاباتها لتحرير الشّعب الألماني من عبئها ومن ذاكرتها المثقّلة بالأجرام.

حربُ لبنان والتّجاهُلات الاستراتيجيّة

الحرب اللّبنانيّة لم تنته بربح فريق وهزيمة آخر بل بتسوية بين المتحاربين. وقد انتهت العمليات العسكريّة إلى معادلة "لا غالب ولا مغلوب"، وتولّى البرلمان اللّبناني إيجاد صيغة ترضي الجميع ترجمها اتفاق الطّائف.

ومن المفيد التذكير بأنّ ثورة 1958 انتهت كذلك إلى تسوية "لا غالب ولا مغلوب" مع الفارق أنّ المؤسّسة العسكريّة بقيت على الحياد الكامل آنذاك، ممّا سمح باعتبارها وقائد الجيش شخصيًا الملاذ الآمن والمؤتمن على إعادة بناء الوحدة الوطنيّة. وهذا ما أعطى عهد الرئيس فؤاد شهاب زخمًا خاصًا تضاف إليه رؤيتِه المؤسّسية وحياده الصارم الذي لا لبس فيه. وتفيد الإشارة إلى أنّ أوّل حكومة تشكلت بعد ثورة 1958 كانت من أربع وزراء فقط، إثنين مسيحيّين وإثنين مسلمين، ولم يكونوا من المنخرطين في أحداث الثورة. في المقابل، قامت ثورة مضادة آنذاك قادها أحد الأحزاب ورفع شعار: " لقد حان وقت القطاف" وطالب بأن يمثّل هو الفريق المعني بتلك الأحداث. فتمّ استبدال أحد الوزراء بقائد ذلك الحزب. فهدأت الأحوال.

أمّا في الحرب اللّبنانيّة الأخيرة 1975-1990، فتردّد القول كثيرًا بأنّ من يحضر السّوق يبيع ويشتري وأنّ من لم يشارك في الحرب لا يحقّ له المشاركة بصنع السّلام وإعادة البناء، وهو مبدأ اعتمد لتبرير استبعاد القوى الحيّة في المجتمع اللّبنانيّ والتي كانت قد تجمّعت في إطار المؤتمر الوطني النقابيّ بين عامي 1986 و1988. وكانت قد نظّمت تحركات احتجاجيّة مطالبة بوقف الحرب ووقف شلّ مؤسّسات الدّولة. وقد تمّ تجاهل هذه القوى كليًا في مسار الحوار والتفاوض للخروج من الحرب وتنفيذ التسويّة.

إلى ذلك فقد شمل الهروب إلى الأمام وتجاهل الواقع، أحشاء قوى الحرب نفسها حيث أنّه باستثناء ما قامت به بعض قوى الحرب من توظيفات واسعة لعناصرها السّابقة في مؤسّسات الدّولة، تناست قوى الحرب الأخرى عناصرها وأركانها، ولم تلتفت إلى موضوع إعادة تأهيلهم بصورة جديّة. والمقصود بإعادة التّأهيل اعتماد المعالجات الضروريّة في مجالات الصّحة البدنيّة والنفسيّة، والإعداد والتدريب المهني تمهيدًا لإدماج عناصر الميليشيات السّابقة في الحياة الاقتصاديّة العاديّة وفي المجتمع. البعض من هؤلاء اختار الهجرة النهائيّة، والبعض الآخر حاول التأقلم مع واقع السّلم، وبعض من العناصر الحربيّة بقي قابعًا في زوايا المنازل والأحياء، مشكّلًا عبءً على أهله، وعلى مجتمعه المحلي. من هُنا لم يُعَر وضع الميليشيات الأساسيّ أي أهميّة من باب فهم لمَ انخرطت في الحرب يومًا ما.

أمّا في ما يُعنى بانتفاضة "طلعت ريحتكم" (2015) فقد يلقي الضوء من خلالها على التقاليد اللّبنانيّة القائمة على التناسي وفتح صفحات جديدة بأيّ لحظة. علمًا بأنّ تلك الانتفاضة كانت قد حشدت مئة ألف متظاهر على فترة عدة أشهر. وقد انتهت الانتفاضة من دون أيّ نتيجة، ومن دون أن يرفّ جفن أيّ مسؤول.

ثم جاءت **انتفاضة/ثورة17 تشرين الأوّل/أكتوبر 2019** لتؤكّد هذه العادة السّيئة لدى اللّبنانيّين، أيّ قصر ذاكرتهم واستعدادهم الدّائم للتسويات. كما وأنّ النّظام السّياسي القائم على الكوتا الطائفيّة والمذهبيّة تحوّل إلى محاصصة وعلى استبدال المداورة السّياسيّة بالسّلطة بالحكم الائتلافي، وغياب كليّ للمساءلة والمحاسبة. والملفت أنّ المجلس النّيابي لم يسحب يومًا الثّقة من الحكومة، بل إنّ الحكومات هي التي جرت العادة أن تستقيل. وفي مرحلة ما بعد اتفاق الطائف، باتت القوى السّياسيّة تعود هي نفسها في كل الحكومات المتعاقبة بحجّة التّمثيل الأوسع لمذاهبها.

17 تشرين الأوّل/أكتوبر 2019 وصيغة جديدة

جاءت ثورة 17 تشرين الأوّل/أكتوبر 2019 لتعبّر بصدق وشجاعة عن طموحات فئات واسعة من اللّبنانيّين ببناء دولة حديثة وديمقراطيّة. لكنّها ما لبثت أن انطفأت وعادت مياه النّظام الفاسدة إلى مجاريها. الذّاكرة قصيرة والفورات التي تتلاحق لا تبني على بعضها البعض لأحداث تراكم. فلا عِبَر ولا تَراكم. فكيف يمكن لشعب ذاكرته قصيرة أن ينقّي تلك الذاكرة؟ والسّؤال الوجيه هو هل إنّ الشّعب اللّبناني متمسّك بماضيه، أو أنّه رهينة هذا الماضي بشكل لاشعوري فيستحضره في كل مناسبة، ويحاول إعادة إنتاجه من جديد بدل أن يأخذ منه العبر؟ فيصّح القول بأنّ التاريخ اللّبناني يعيد نفسه؟

وبالنّظر إلى تقادم الأحداث المشار إليها والى الاغتيالات والتفجيرات التي تلاحقت بعد الحرب اللّبنانيّة، وطالت كل فئات الشّعب اللّبناني وكلّ القوى السياسية، يتبيّن أنّ هناك شبه تعادل بالاستهداف والخسارة والتضحية والاستشهاد. ويبدو أنّ هناك قناعة باتت راسخة لدى مختلف الفرقاء بأنّ أحدًا لا يمكنه التغلّب على الآخر.وبالتّالي لا يعود هناك فرصة متاحة للمساءلة أو المحاسبة. إنّها الثّقافة اللّبنانيّة السّائدة، والتي يعزّزها النّظام الطّائفي القائم على توازن الرعب والّا، فعلى الشراكة السّلام.

في موازاة كلّ هذه الدّيناميّة الدّاخليّة يتبدّى أنّ اللّجوء حتّى إلى العدالة الدّوليّة لم ينفع. إذ قد لجأ اللبنانيون إلى القضاء الدولي وأنشئت المحكمة الدولية الخاصة للتحقيق في اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه **(14 شباط/فبراير 2005)**، وبعد ما يزيد على 17 عامًا من التحقيقات والتقارير والدفوعات أصدرت حكما غيابيا بحق بضعة أشخاص وتم تجاهل المحرضين. وهذه التجربة لا تشجع على اعتماد المحاكم الخاصة كما في يوغوسلافيا السابقة أو أفريقيا الجنوبية.

من هُنا فإنّ الصيغة اللبنانية للتعامل السليم مع الماضي هي في موقع وسط بين اللجوء إليه لإيجاد أسس الوحدة الوطنية أو الهروب منه وتجاهله. ليس التاريخ هو الذي سيعزز وحدة اللبنانيين. لبنان دولة مركبة مثل أغلبية دول أفريقيا والشرق الأوسط وليست طبيعية المنشأ مثل دول أوروبا الغربية. ما يجمع أهل لبنان هو الحاضر وربما المستقبل. الأزمات الحالية تجمع بين اللبنانيين واعتماد المقاربات العقلانية والعلمية لمواجهتها يمكن أن يكون فرصة التلاقي بينهم. يمكن بسهولة نشر قيم نبذ العنف والسعي للحوار وقبول التنوّع، لأن الجميع أصبح مقتنعًا بأن الحروب تطال الجميع بويلاتها ولم ولن يربح أحد من خلالها.

معالجة جراح الذّاكرة

أمّا كيف يمكن أن نعالج الجراح التي أحدثتها الحرب فوحدها التوبة الجماعية يمكن أن تعزّي الضحايا الأحياء وعائلاتهم، وليس العدالة الانتقالية.

والحاجة مُلِحّة إلى خطة عامة تعتمدها الدولة ويشارك فيها الجميع وعلى هذه الخطة ان تسلك ثلاثة طرقات في آن واحد:

1 - تحمُّل مسؤوليّة جماعيّة معنويّة عن عمليات القتل والخطف والإخفاء والتصفية. وهذا الأمر ممكن عبر اجتماع وطني واسع تشارك فيه كل القوى، السياسية منها والمدنية. ويتمّ خلاله إعلان التوبة من جهة والغفران من جهة أخرى، ويخصّص يوم وطني للشهداء والمفقودين نقترح أن يكون 13 نيسان من كل عام وهو تاريخ اندلاع الحرب اللبنانية.

2 - تشييد حديقة عامة في بيروت مع مجسّم يرمز إلى الشهداء كل الشهداء والمفقودين، وأن يرفق بقائمة بأسماء هؤلاء.

3- إنشاء صندوق للتعويض على الضحايا الأحياء وعائلات الضحايا والمفقودين ويمكن تمويل هذا الصندوق عبر طابع مالي يحمل عنوان: "التحيّة للمفقودين الأحياء في ذاكرتنا".

4 - إعتماد نهج انمائي متوازن يسهر على ردم الفجوات والثغرات لتحقيق مزيد من التقارب بين اللبنانيين وبين مختلف المناطق. وفي هذا السّياق يبدو التقارب عبر الإنماء المتوازن المدفوع من الدولة مختلفًا تماما عما يطرح من لامركزيَّة موسَّعة المراد منها أن يستقل كل فريق عن الآخرين.

في لبنان، صيغة التعامل السليم مع ماضي اللبنانيين، القريب والبعيد، هي صيغة خاصة يجب أن تتكيف مع تقاليد الشعب اللبناني ونسقه الخاص. وفي ضوء حاجاته حاضرا، يمكن للشعب اللبناني أن يستحضر من ماضيه علامات مضيئة ونماذج سلوك مشجعة على الوحدة الوطنية. أهمَّ ما يجب أن يترسّخ في وجدان اللبنانيين هو أنّهم أقوى إذا كانوا موحّدين وسيتشرذمون ويتم استتباعهم فيما لو تفرَّقوا. وقفة عقلانيّة بتوجيه من النّخب المثقّفة لديهم تكفيهم ليصبحوا سويسرا الشرق في نسخة ثانية منقّحة.

ملتقى التأثير المدني
https://cihlebanon.org
وسط بيروت - شارع اللنبي - مبنى المرفأ 136
الطابق الرابع - بيروت - لبنان
info@cihlebanon.org
أرضي: 760 986 1 961+
خلوي: 012 624 81 961+
خلوي: 797 002 3 961+

CIHLebanon
CIH_Lebanon
CIHCivicInfluenceHubLebanon

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.
https://www.kas.de/en/web/libanon

The text of this publication is published under a Creative “Commons license: Creative Commons Attribution-share Alike 4.0 international” (CC BY-SA 4.0), https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode

Disclaimer: The views expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily reflect the official policy or position of the “Civic Influence Hub” (CIH) and the Konrad-Adenauer-Stiftung or its Lebanon Office.

إخلاء مسؤولية: إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبّر عن وجهة نظر المؤلّف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لـ "ملتقى التأثير المدني" ومؤسسة كونراد آديناور أو لمكتبها في لبنان.